مقدمة المُترجِم:

نقدم في هذه المساحة من موقع تأسيس للدراسات والنشر ترجمة لمراجعة كتاب مسائلة العلمانية للدكتور حسين علي عجرمة وهو أستاذ الأنثروبلوجيا والعلوم الاجتماعية في جامعة شيكاغو، نشر كتابه باللغة الإنجليزية في عام ٢٠١٢م، وقام بترجمته للعربية الأستاذ مصطفى عبد الظاهر بترجمة مميزة صدرت عن مركز نماء للبحوث والدراسات في عام ٢٠١٧م. والمراجعة التي نقوم بترجمتها هي للأستاذ نوح سَلُمون، الأستاذ المشارك في كلية كارلتون والمتخصص في الدراسات الإسلامية وأنثروبلوجيا الدين وكتابه الأول كان متعلقا بالدولة الدينية في السودان والذي حصل به على جائزة ألبرت حوراني في عام ٢٠١٧م من جمعية دراسات الشرق الأوسط الأكاديمية الأمريكية لدراسات الدين. يركز بصورة عامة كتاب مسائلة العلمانية على ثلاث قضايا يجعل منها مادة الدراسة التي يستخلص منها الكاتب تجذرات العلماني كحساسيات ومفاهيم، والعلمانية كممارسة وسلطة في البيئة المصرية والتداخلات التي تحدث مع الإسلام في الخطاب والتلقي والممارسة. يعرض الكتاب في البداية بصورة مختصرة لبدايات تكون النظام القانوني المصري ثم يركز الكاتب في

(1) Salomon, "Hussein Ali Agrama:Questioning Secularism: Islam, Sovereignty and the Rule of Law in Modern Egypt",Islamic Law and Society 22 (2015) 317-321.

الفصل الأول على قضية نصر حامد أبو زيد والدعوى التي أقيمت ضده بموجب مفهوم الحسبة وهل كانت الحسبة مفهوما دينيا تعلمن أم انحرافا عن مبادئ العلمانية ويثير أسئلة غير مألوفة عن تسييس الدين من خلال العلمانية وغموض مبادئها. ثم يناقش ذلك الغموض الذي يكتنف العلمانية ويركز على مركزية القانون للسلطة العلمانية وهو ما يدرسه في الفصلين الرابع والخامس مناقشا طبيعة حساسيات القانون ونزوعه نحو التشكك ويقوم بإجراء مقارنة ذات معنى عميق بين محاكم الأحوال الشخصية التي تستند إلى الشريعة في أحكامها ولجنة الفتوى في الأزهر الشريف والتي كذلك تعتمد الشريعة في أحكامها، وبين طبيعة التعاطي مع المشكلة وطبيعة التلقي من المتحاكمين أو السائلين. ثم يقدم الكاتب رؤيته للفتوى كوسيلة لصقل الذوات المسلمة وهدايتها وهي النقطة التي تركز عليها هذه المراجعة التي ترجمناها ونقوم بالتقديم لها. واستكمالا لدراسة تداخلات الإسلام والقانون، يعمد الكاتب إلى دراسة لغة الخطاب الإسلامية القانونية من المحامين الإسلاميين. وأحسب أن أجمل ما في الكتاب هو المنحى الانثغرافي في الدراسة وتركيب المفاهيم بناء على دقائق الممارسة اليومية لملاحظة الأبعاد الكلية للدمج بين البنية القانونية الغربية في تركيبها الأصلي وما يعتريها من تغيرات وانحرافات في السياق الإسلامي، كما يمكّن ذلك من ملاحظة الإفراغ الذي قد تحدثه التوظيفات القانونية للمفاهيم الإسلامية وإبعادها عن أهدافها الأصيلة التي تركز على المنحى الأخلاقي في كثير من الأحيان. وسنقوم في مركز تأسيس قريبا بتقديم مراجعة أكثر تفصيلًا لكتاب عجرمة مع عرض للمباحث والحجاج المقدم فيه ومناقشته في ضوء دراسات أخرى حول تقنين الشريعة وما قد يضيفه من قوة لسلطة الدولة المتغولة وما قد يخصمه من سلطتها المرجعية وفي المقابل ما قد يحدثه ذلك من انبتات للشريعة عن مقاصدها الأخلاقية وإحالتها إلى مجموعة من النصوص الجنائية بعيدا عن روح التزكية.

النص المترجم:

قد يلفت كتاب عجرمة نظر دارسي الفقه والاجتماع الإسلامي –الذين يشكلون الجمهور العريض لهذه المجلة- أثناء توسطه أحد رفوف مكتباتهم المفضلة، أو لربما يصادفونه- كما هو الحال هذه الأيام – في الإعلانات عبر شاشاتهم أثناء البحث في موقع أمازون.

ولا يبرز حسين علي عجرمة إسهاماته صراحة في أدبيات الشريعة من خلال العنوان أو في تأطيره للكتاب، مفضلًا وضع بحثه في خانة النقاشات المتزايدة حول الأنثروبولجيا ودراسة الدين عن العلمانية وسلطة الدولة. وهذا أمر مؤسف، فالكتاب يقدم مساهمات جوهرية ومبتكرة في النقاشات الرئيسية في هذا المجال، بالإضافة إلى استكشاف منطقة جديدة ومثيرة حول علمانية الدولة وطبيعة

الدين في ظل السلطة العلمانية. لهذا السبب، أريد أن أغتنم حيزي المحدود في هذا المؤتمر لمناقشة المساهمات الرئيسية للكتاب في دراسة الشريعة الإسلامية بدلاً من تقديم تقييم واسع لمحتويات هذا الكتاب، والذي تم الاضطلاع به بكثرة في مراجعات أخرى. وفي مسعاي إلى ذلك، أريد أن أدلل على سبب قناعتي باستحقاق الكتاب ليشغل حيزا في رف مكتبة كل باحث مهتم بدراسة القانون الإسلامي في العالم المعاصر وذلك بسبب تعلقه بالنقاشات المهتمة بطبيعة القوة العلمانية.

تتمثل مساهمة حسين عجرمة الرئيسية حول أدبيات الفقه الإسلامي - في صورتها الأكثر بساطة - في استكناه: كيفية حضور الشريعة وممارستها في الحياة اليومية تحت شروط السلطة العلمانية ومساحة الممكن التي خلقتها الدولة الحديثة». بعبارة أخرى، يفحص كتاب عجرمة جانبين، الأول ما أصبحت عليه الشريعة كطريقة في التفقه في الدولة الحديثة (أي كيفية استمرارها في العمل في قلب السياسة المغروسة بعمق في فضاء العلمانية المشكل) ، والثاني ما أصبحت عليه علاقة الناس بالشريعة في ظل هذه الظروف الخاصة. بما يتعلق بالجانب الأول، قام عجرمة بدراسة قضية الردة للباحث المصري الراحل نصر حميد أبو زيد والدعوات لمبدأ الحسبة الإسلامي (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) كوسيلة لمحاكمته، وحاول تقديم قراءة متمعنة للمحاكمة نفسها.

ولاستكشاف الجانب الثاني قام عجرمة بعمل بحثي ميداني، قام فيه بتدوين ملاحظاته حول فضاءين قانونيين يتناولان الشريعة بطرق شديدة الاختلاف؛ وهما لجنة الفتوى بالأزهر ومحاكم الأحوال الشخصية المصرية. (شمل العمل الميداني لعجرمة أيضًا العمل مع محامين إسلاميين، محاولًا استكشاف كيفية تعبيرهم عن العدالة من منظور إسلامي، وفي الوقت نفسه وقوعهم في مأزق سيادة القانون العلماني المشكل. وتظهر نتائج هذا العمل الميداني في الفصل الأخير من الكتاب، إلا أني لن أغطيها هنا بسبب ضيق المساحة على الرغم من أنها تنطوي على أهمية كبيرة).

ولنبدأ باستكشاف بالملحظ الثاني في كتاب عجرمة في مقارنته بين لجنة الإفتاء ومحاكم الأحوال الشخصية. مقارنة عجرمة بين هذين المجالين القانونيين تشكل له لغزًا؛ ووفق ملاحظته، ففي حين أن كلًا من اللجنة والمحكمة مجالان قانونيان يستخدمان الشريعة، لكنَّ علاقات المستطلَعين مع الأحكام الصادرة من الجهتين مختلفة جذريًا، فتراهم يجلون سلطة لجنة الفتوى، وقتما يساورهم شك كبير تجاه محاكم الأحوال. وهنا يستخدم عجرمة أسلوبًا فعّالًا انتهجه طوال الكتاب [مثل، ص: ٧١]حينما يواجه مفارقة ظاهرية أو حقيقة، فيتساءل هنا مناقشًا: لماذا يوجد هذا الكم من الشك تجاه

المحكمة، على الرغم من جميع الضمانات ضد التلاعب، في حين يقل هذا الشك بصورة كبيرة تجاه اللجنة على الرغم من غياب أي من تلك الضمانات؟

ولماذا تتمتع المحكمة بقدر قليل من السلطة الشكلية، على الرغم من آليات الإنفاذ، بينما تتمتع [اللجان] بقدر عالي منها على الرغم من افتقارها الواضح لآليات الإنفاذ؟ «(ص: ١٢٠). يؤكد عجرمة في نهاية المطاف أنه في حين أن المحاكم تدخل في خطاب أوسع عن دور سيادة القانون يؤسس «شكلاً جديدًا من أشكال الشك المنظم» ضد السلطة (ص: ١٣٠ وما يليها)، فإن لجنة الفتوى - على الرغم من أنه قد تم تشكيلها من قبل الدولة - لا تزال خارج نظامها القانوني الرسمي، وبالتالي لا تصطحب مؤثراتها الخاصة ونفسيتها. وزيادة على ذلك فإن لجنة الفتوى هي المكان الذي يشكل فيه العلماء الشرعيون علاقات تربوية مع السائلين، كجزء من عملية يستسلم لها السائلون كوسيلة للترقي الأخلاقي.

علاوة على ذلك، فإن الشك في السلطة، مثل ذلك الذي يظهره متسطلعوه تجاه المحاكم وشكل الشريعة التي تستخدمها، لا ينشأ بشكل فطري، بل هو نتيجة مباشرة لاعتماد حس القانون الذي يتضمن هذا الشك. يذكر عجرمة أن هناك «احتمال أن اليقظة والشك في مواجهة السلطة كسِمة من سمات الفكر والحس الليبرالي شُكل بالقانون ومن خلاله. وبعبارة أخرى، فإن هذه اليقظة والشك ليسا من الظروف الطبيعية الافتراضية، بل هما بدلًا من ذلك حس مزروع تاريخياً واعتمدت زراعته بشكل أساسي على العمليات القانونية الحديثة. ففي هذه الحالة، لن يكون القانون وسيلة خارجية للهيمنة، ولكنه جوهري لزراعة إحساس ليبرالي بالذات ... «(ص: ١٢٧). استطاع عجرمة توضيح عدم طبيعية هذا النمط من الشك من خلال مقارنة الحيز القانوني الذي يغمره الحس الليبرالية (محاكم الأحوال الشخصية) بأخرى (لجنة الفتوى). في طريقه إلى ذلك يستجيب عجرمة لدعوة طلال أسد لأنثروبولوجيا العلمانية. وهو واحد من الكتب القليلة التي تدعم إثنوجرافياً نظريات حول طبيعة تكوين الفرد في فضاء العلمانية المشكل؛ حيث يفحص كيفية حدوث هذا الأمر من خلال ممارسات مترسخة وجوهرية في الدولة الحديثة، (هناك كتاب آخر لـ: ماينثي فيرناندو الذي صدر قريبا بعنوان: The Republic Unsettled: Muslim French and the Contradictions of Secularism, Durham: Duke UniversityPress, ٢٠١٤).

عند النظر على مستوى النقاش الأساسي للكتاب، فإن عمل عجرمة في لجنة الفتوى هو مجرد استدلال علمي لإظهار عدم طبيعية العلاقات مع القانون المتبع في المحاكم، ولكن لا ينبغي أن نغفل حقيقة إضافة عجرمة البارزة في دراسة الشريعة خارج «مساحة العلمانية المُشكلة». ففي الواقع، في حين أن الهدف الرئيسي لعجرمة في عمله تصويره مجلس الفتوى كموقع لا ينطبق فيه العلاقة

بالقانون، والتي تتبعها في باقي الكتاب، فإنه سعيًا لذلك استطاع تقديم قراءة جديدة تماما للفتوى كأداة، وتقديم نظرية مقنعة لطبيعة سلطتها الخاصة. كما في الفصول الأخرى من هذا الكتاب، في الفصل الخامس «ما هي الفتوى؟» نستكشف منطقة البحث جنبًا إلى جنب مع المؤلف، ونحل المشكلات التي يواجهها معًا وأحيانا لا نتوصل إلى إجابات عن الأسئلة المحيرة التي يطرحها في مستهل الفصل حتى النهاية. وهذا الفصل، هو تطور لمقاله الذي يحظى باحترام كبير «الأخلاق والتقاليد والسلطة: نحو أنثروبولوجيا الفتوى» (American Ethnologist, ١:٣٧)، يرفض فيه عجرمة التعريف الشائع للفتوى كوسيلة للإبداع الفقهي وبدلاً من ذلك يجادل بأن الهدف الأساسي للفتوى هو تسهيل الحياة التقية من خلال مساعدة أولئك الذين يواجهون أنواعًا من العوائق للمضي قدمًا في حدود الفقه والتقاليد (انظر، ص: ١٦٨ و ١٧٧-٩). ويبرهن على وجهة نظره من خلال تقديمه للقارئ الملاحظة الإثنوغرافية المقنعة للغاية حيث يقدم المفتي فتوتين متناقضتين تمامًا ردا على السؤال نفسه من مستفتين مختلفين. ¬¬عندما عبر عجرمة عن اندهاشه لما قد يبدو بأنه نقطتان متناقضتان فقهيا كان جواب المفتي هو أن الحالة الخاصة لكل مستفتي تتطلب أداة مختلفة: فلم يكن الهدف البيان الفقهي بل تسهيل «رعاية الذات» (ص:٩-١٧٧). بناءً على أعمال طلال أسد وصبا محمود وتشارلز هيرشكيند حول طبيعة التقاليد، يكتب عجرمة «أقترح توظيف هذا المفهوم الأخلاقي لرعاية الذات ... في مشكلة السلطة وليس مشكلة الحرية، كيف يتم الحفاظ على النفوس وترقيها من خلال التقاليد التي يحس الأفراد بشعور بالالتزام تجاهها، أو بصيغة أخرى، كيف تتوارث التقاليد من خلال معتنقيها... أقترح أن تُفهم ممارسة الفتوى على أنها وسيلة لرعاية الذات، كممارسة تدخل في مختلف الشئون يتم من خلالها الحفاظ على الذوات وترقيها كجزء من التقاليد الإسلامية «(ص: ١٨٠). من المعروف أن الجزء الأكبر من الأدبيات حول إصدار الفتوى تهتم بالطريقة التي يكيف بها المفتون الفقه مع الظروف الجديدة لكن تركيز عجرمة - كما يذكر في (ص: ١٦٢) - على طبيعة سلطة الفتوى هو بعد جديد. لقد غير عجرمة فهمنا لماهية الفتاوى وكيفية عملها من خلال تقديم قراءة إثنوغرافية لمكانة الفتوى في عملية تشكيل المسلمين.

على الرغم من أن الفصل الخامس يقدم لنا استراحة من مساحة العلمانية المشكلة، فإن العلمانية تبقى في صلب مجال عجرمة البحثي، فيمكن قراءة عنوان الكتاب «مسائلة العلمانية»، من ناحيتين:

الأولى: من حيث تحقيق عجرمة حول العلمانية كطريقة للحكم.

والثانية: بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للسلطة العلمانية، والتي - كما يجادل –

تتوفر من خلال طبيعتها التشككية (بدلاً من التطبيعية)، الناجمة عن عدم استقرار تقسيماتها المعيارية ووجود عدم وضوح مستمر مع الدين والسياسة (على سبيل المثال انظر، ص: ٣٣ ، ١٠٧ ، ١٨٤).

المثال الرئيسي الذي استخدمه لتوضيح ما يسميه صفات العلمانية «المستعصية» و «المتناقضة» هو قراءته لتجربة الردة لنصر حامد أبو زيد واستخدام مبدأ الحسبة المذكور في الفصل الأول. هنا يختبر طبيعة الشريعة في الدولة الحديثة، أي بعد خضوعها وإعادة تنظيمها من خلال دمجها في نظام قانون مدني حديث مثل نظام مصر. وهنا مرة أخرى، يقدم عجرمة لقرائه ولنفسه لغزا: «فمن ناحية، فقد أوضحت كيف كانت الحسبة – بالطريقة التي قدمت بها في المحكمة – تتطلب وجود مبادئ ليبرالية مميزة. ولكن من ناحية أخرى فقد بدت هادمة لأسس علمانية كالحرية الشخصية وحرية الاعتقاد. لذلك لم يكن واضحًا ما إذا كانت الحسبة مثالا لعلمنة مبدأ ديني أم هدمًا لأسس القانون العلماني»(ص: ٢١).

يرفض عجرمة أن يقدم لنا جوابا بهذا أو ذاك. وبدلاً من ذلك، يجادل بالقول إن العلمانية لا تجعل هذا السؤال خاطئا ولكنها تجعل إجابته مستحيلة: فالحسبة في الواقع منتج من منتجات العلمانية والتي «هي نفسها تخلط باستمرار بين الدين والسياسة في مصر ، وهذا ... شكل من أشكال القوة التي تعمل من خلال عدم استقرار التراكيب التي تنشئوه العلمانية وتعتمد عليه»(ص: ٧١). لذا فقد تم بالفعل علمنة الحسبة كأداة للدولة الحديثة، لكن العلمنة بحد ذاتها هي دائمًا وسيلة لتحريك الدين واحتوائه في نفس الوقت.

في الواقع ، يقول عجرمة أن الحسبة أصبحت تشبه العلمانية نفسها «إن احتفاظ الدولة بحق الحسبة لنفسها وبعيدًا عن أيدي المواطنين العاديين ... يمكن اعتباره بمثابة تحرك للسلطة العلمانية نحو الحفاظ على سلطة الدولة السيادية وتوسيع نطاقها لتحديد جوهر الدين والسياسة «(ص: ١٠٢) - ليس انحرافًا نحو الدين داخل الدولة العلمانية أو مثالًا لعدم اكتمالها، بل هو مثال رئيسي على عمل الدولة. مرة أخرى، يقدم عجرمة كثيرًا من المسائل للتفكير فيها بالنسبة للباحث المهتم بدرجة أكبر بممارسة الحسبة نفسها وما يحدث لها عندما يتم تبنيها من قبل الدولة الحديثة. لقد مرت الحسبة بالتأكيد بتحولات كبيرة عندما اندمجت في الدولة الحديثة: «بينما كانت الحسبة - في تفسيراتها الشرعية الكلاسيكية - جزءًا من شكل من أشكال التفكير والممارسة المرتبطة بتهذيب الذوات، أصبحت في المحاكم تركز على الحفاظ على المصالح والدفاع عنها بهدف حماية النظام العام «(ص: ٢٠). وهكذا أصبحت الحسبة أداة لسيادة الدولة، بعيدة كل البعد عن وظائفها الأخلاقية السابقة. بموجب القانون المدني (ما يسميه عجرمة «تقنين الحسبة») لم

تعد الحسبة على أنها حماية حقوق الله إزاء «الأنفس المسلمة المستقيمة، التي يتملكها الشغف والرغبات الصحيحة» (ص: ٦٤) ولكن بدلاً من ذلك يتم فهمها بالرجوع إلى حماية «الجمهور [الصالح العام]» إزاء الذين يرتكزون ويخضعون استقرار الدولة.

تقدم مناقشة عجرمة لما حدث للشريعة في الدولة الحديثة مساهمة فريدة في الأدبيات المتعلقة بالموضوع، لا تُظهر الحنين إلى الماضي كالأعمال الحديثة الأخرى المتعلقة بالشريعة الإسلامية والدولة الحديثة، على الرغم من تقديمه وصفًا دقيقًا ومتطورًا لأساليب المسائلة الأخلاقية وترسيخ الفضائل الخاصة بنظام الشريعة الكلاسيكية الذي يُفقد من خلال إعادة هيكلة الشريعة تحت القانون المدني (انظر، ص: ٥٤-٥ ، ٥٧) . (على الرغم من عدم إشارته لهذه النقطة، إلا أن النقد الضمني لتلك الأعمال واضح: «إن فكرة وصول المفتين مباشرة إلى التقاليد الإسلامية، في حين لا يقترب القضاة منها بسبب وجود لائحة محددة، يقربنا من القول إن الشريعة لديها طبيعة تقليدية تجعل التدوين القانوني – الذي يعد العلامة المميزة للقانون الحديث - غريبا عليها. لكن يصعب بقاء هذه الفكرة عن غربة الطبيعة التقليدية للشريعة بشكل أساسي عن الابتكارات الحديثة، من الناحية المفاهيمية والتاريخية على حد سواء»[ص: ١٢٨].) وبدلاً من تقديم المدح لشريعة مثالية، يخبرنا عجرمة عن تحولاتها، إلى جانب توفير تقييم دقيق لكيفية تشكيل الموضوعات القانونية الحديثة في مصر عند تقاطع سيادة القانون الليبرالي والفقه الإسلامي. لإظهار كيفية حدوث ذلك، فإن عجرمة يبعدنا عن المزيد من الاستنتاجات التأملية حول وفاة الشريعة، ويبين لنا على وجه التحديد ما الذي حدث لها وإلى الشكل الذي استحالت إليه تحت الدولة الحديثة وتحت المنطق العلماني الذي كان عليها الدخول تحت مظلته.